

# القدس: خمسة عقود من القهر والتهميش

## الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للحراك المقدسي نظمي الجعبة\*

### مقدمة

الوطنية الفلسطينية «الفاشلة»، ولهذا كله سبقي «القدس الموحدة عاصمةً أبديةً لدولة إسرائيل». وهي مسألة إجماع بين أغلبية الأحزاب الصهيونية.

فشل المستعمر. أينما كان وفي كل وقت. في حقيقة الأمر. في فهم المستعمر. فالاستشراق الإسرائيلي لم يختلف عن الاستشراق الغربي في عدم قدرته على استشراق حركة الشعوب التواقفة إلى الحرية والاستقلال. فلا فرنسا فهمت ذلك في الجزائر، ولا بريطانيا في الهند، ولا إسرائيل في لبنان. ولم تستطع إسرائيل قراءة الخريطة سنة ١٩٨٧م حين اندلعت الانتفاضة الأولى. كما لم تتوقع بكل أدواتها انتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠٠م. ولا استطاعت معرفة مدى قدرة غزة على المقاومة والصمود سنة ٢٠١٤م. وفشلت أيضا في فهم المجتمع المقدسي الذي يقع بين يديها وتحت عينها.

يعود عدم التوقع وعدم الفهم هذا إلى أسباب متعددة. قد يكون بحث جميعها خارج إطار هذه المراجعة. لكن أحد أسبابها بالتأكيد هو أن المستعمر كان وسبقى غيباً. ملفوفاً بأسمال القوة التي تحجب الرؤية الثاقبة. ولا يستطيع فهم القوى الحقيقية المحركة للثورة عليه. فيخلق لنفسه مبررات ومقولات. ويقنع نفسه بها لتتحول بمرور الوقت إلى جزء من عقيدته الاستعمارية. وفي حالتنا الفلسطينية. أُنقع المستعمر الإسرائيلي نفسه بمقولاتٍ دينيةٍ وتاريخيةٍ. انتقلت تدريجياً. وإن كانت ضمنها أصلاً. إلى مسوغات عنصرية. جسدت استعلاءً قومياً وثقافياً وطبقياً. لم يتوان المستعمر الإسرائيلي عن تحويلها إلى صياغات قانونية يشترعها لحماية عنصريته. ويستند إليها وكأنها «حق مشروع». وهو يقوم أيضاً بتغطيتها بعبارات تضليلية لإخفاء العورات. مثل «الديمقراطية» و«المساواة» و«التسامح» و«العيش المشترك».

يمكن الإشارة ضمن هذا الإطار التضليلي إلى قيام أعدادٍ كبيرةٍ من الساسة الإسرائيليين من كل الأطياف الحزبية. وخصوصاً اليميني. بزيارة المدرسة «ثنائية اللغة» المسماة «يداً بيد» في بيت صفا. والتي تعرّضت للحرق من قبل التنظيم العنصري المسمّى (لاهفا) بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٤م. حيث اختط على جدران المدرسة «لا تعايش مع السرطان» و«الموت للعرب» و«كهانا على حق» والتنظيم المذكور متخصص في منع اليهوديات من الزواج بفلسطينيين. ويرفع شعار

أحداث دامية ومتوالية مرّت على القدس خلال نصف العام الجاري فاجأت المراقبين على طرفي «الخط الأخضر» وأبهرتهم. وخصوصاً بسبب القناعة العامة التي سادت بينهم بأن «قضية القدس قد انتهت». وأن الاحتلال استطاع السيطرة على الأرض وأهلها؛ وأن عملية الضم والإلحاق قد تكملت بالنجاح. فأصبح الكثير من شباب القدس لا يتذوقون إلا المنتجات الإسرائيلية. ولا يمضون أوقاتهم إلا في القدس الغربية. ولا يستمعون إلا للموسيقى العبرية؛ وأن آلافاً منهم قد حصلوا على الجنسية الإسرائيلية. أو يرغبون في الحصول عليها؛ وأن مشروع الفصل الكامل بين القدس والضفة الغربية قد اكتمل عبر الحلقات الاستيطانية والشوارع الالتفافية وجدار الفصل العنصري؛ وأن الاقتصاد الفلسطيني في القدس قد دُمّر كلياً واكتملت تبعيته كإقتصاد هامشي خدماتي للاقتصاد الإسرائيلي؛ وأخيراً أن الاحتلال الإسرائيلي قد أجهز على البنية المؤسسية وقمع النخب السياسية الفلسطينية في القدس.

وكان يحلو للساسة الإسرائيليين الإعلان بفخر واعتزاز أن «فلسطيني القدس يرغبون في ربط مصيرهم بإسرائيل وليس بالسلطة الفلسطينية». إذ اعتادوا على الدخل العالي مقارنةً بدخل قرنائهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. واعتادوا على الخدمات الصحية والاجتماعية المتقدمة. فالعائلات متعددة الأطفال تتلقى دعماً من التأمين الوطني. والمتقاعدون والأرامل يتلقون إعانات مالية. فالمقادسة لن يتخلوا عن كل هذه الامتيازات في سبيل الانضمام إلى السلطة

١ <http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1190685>

٢ <http://www.aljabha.org/?i=88644>

\* أستاذ التاريخ في جامعة بيرزيت.

تدريجياً إلى بعدٍ مركزي في الصراع. وخصوصاً في حالة القدس المحتضنة للمسجد الأقصى. وبالتأكيد أيضاً أنّ فهم هذه السياقات في القدس لا ينفصل أبداً عن السياق العام للقضية الفلسطينية: انسداد الأفق. الحرب على غزة. فشل المصالحة بين فتح وحماس. الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني. علاوةً على ما يدور بشأن فلسطين من تطوراتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ متلاحقة.

## الإحراق والتهميش الاقتصادي

لم يكن ضم القدس سنة ١٩٦٧م قد أثر في الاقتصاد المقدسي بطريقةٍ تختلف عن تأثيره في اقتصاد باقي أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. بالرغم من تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس وتطبيق الحكم العسكري الإسرائيلي على باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد انهارت الاقتصاديات الهشة للأراضي المحتلة أمام الاقتصاد الإسرائيلي الرأسمالي المتقدم نسبياً عنها. ونتيجةً لانتصار إسرائيل في الحرب وسيطرتها على مناطق واسعة من الأراضي المصرية والفلسطينية والسورية. وللتطور الرأسمالي العالمي عموماً في سبعينيات القرن الماضي والنمو الهائل للسياحة. فقد نمت الاقتصاد الإسرائيلي بصورة متسارعة. فاحتاج إلى أيدي عاملةٍ رخيصةٍ وقرها وبكثافة فلسطينيو الضفة والقطاع. لقد قاد العمل الفلسطيني المأجور والرخيص في الورش والمزارع الإسرائيلية إلى تراجع الإنتاج في الأراضي المحتلة وتحويلها تدريجياً. ليس فقط إلى مصدر للعمالة الرخيصة. بل أيضاً إلى سوق مستهلك للمنتجات الإسرائيلية. وكان تأثير هذه التحولات الجذرية بعيد المدى في استعمالات الأراضي في الضفة الغربية تحديداً. حيث أصبح العمل المأجور مجزياً أكثر من العمل في الأرض أو الورش الصناعية الصغيرة. كما لم تقوَ المنتجات الفلسطينية على منافسة مثيلتها الإسرائيلية فانهارت أيضاً الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي كانت موجودة في حينها. كانت التحولات في القدس أكثر درامية منها في باقي أنحاء الأراضي المحتلة. إذ إن اقتصاد المدينة اعتمد تاريخياً على الخدمات والتجارة والسياحة. وهي قطاعات تحكمت بها إسرائيل مباشرة وبسرعة فائقة. بعيد الاحتلال. فقد استولت حكومة الاحتلال على كل المؤسسات الحكومية والبلدية العربية وضمتهام لمثيلاتها في القدس الغربية. فجرى حلّ

«اليهوديات لليهود». وهو تنظيم يميني عنصري. لقد جاء هؤلاء الساسة إلى المدرسة وكأنهم قد تفاجأوا ممّا حدث. ولم يفهموا أنّ ما حدث هو نتاج طبيعيّ جداً للتحريض العنصري المتواصل ضد الفلسطينيين. وللتعميم الشائع في الخطاب الإسرائيلي للأحكام المسبقة والمقولة ضدّهم. وهي أحكامٌ لم تعد تستتر في أغلبية التصريحات الرسمية والحزبية في إسرائيل. وبالرغم من اعترافنا بأن المؤسسات البحثية في إسرائيل تقوم بعمل متقدم في مختلف المجالات. فإن درجة عالية من إنكار الواقع تسيطر على المجتمع الإسرائيلي بوجه عام وعلى المؤسسة الحاكمة بوجه خاص.

لا شك أنّ التحولات البنيوية الكبيرة في قوة الاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي. التي ما زالت المؤسسة الرسمية الإسرائيلية تنكرها. أو تحاول التقليل من شأنها وتشبثت التركيز عليها. هي أكبر من أن يتم تغطيتها. فخمسة عقود من السيطرة الكولونيالية قد أفرزت جملةً من القيم السياسية والعنصرية ومجموعات المصالح المتعددة. فالمستوطن الذي يستطيع سلب الأرض ويجد مؤسسة رسمية خلفه تقوم بتشريع هذه السرقة. ثم تأتي المؤسسة لتقدم له الحماية الأمنية والدعم المالي. سيؤمن بالتأكيد بتفوقه العرقي بصورة عملية بعد أن أمن به بصورة نظرية ودينية. إنّ المشروع الكولونيالي الإسرائيلي قد انتقل من مرحلة الانشغال بالسيطرة على الأرض وقضمها. إلى مرحلة التشريع النظري للفكر الكولونيالي. ونبش التاريخ القديم والحديث لدعم أساطيره. وهي مرحلة تجري في خضم ترتيب أوراق النظم العنصرية. والذي يطلق عليه «الأبارتهايد»

كيف نفهم إذاً ما دار في القدس خلال الأشهر الأخيرة؟ هل هو ناتجٌ عن القتل الشنيع للطفل محمد أبو خضير؟ أم عن الضغط المتزايد على المسجد الأقصى؟ أم عن النهمة الاستيطاني الذي بلغ مرحلة الاستيطان في أحشاء الفلسطينيين في القدس؟ بالتأكيد أنّ كل ما ذكر لعب دوراً مهماً في ما شهدته المدينة وضواحيها. لكنه غير كافٍ لتفسير هذه الظاهرة الممتدة على مدار أكثر من نصف عام. شاركت فيها مختلف الأحياء المقدسية مجتمعة أو منفردة. لذلك سنحاول هنا بحث السياق الاجتماعي والاقتصادي لهذا الحراك. والذي قد يساهم في إيضاح الصورة. وبالتأكيد. فإنّ هذه السياقات هي مكتملة للسياق السياسي الوطني التحرري. وليست منفصلة عنه. وهي لا تنفصل أيضاً عن البعد الديني الذي يتحول

نسبة مرعبة. إذا تطلعتنا إلى المستقبل الذي ينتظر هؤلاء الأطفال.

وبموجب دراسة نشرتها مؤسسة مقدسي. فقد جرى منذ سنة 1999م إغلاق نحو 5000 منشأة اقتصادية أغلبيتها تجارية. ويقع قسم مهم منها في البلدة القديمة. وقد شهد القطاع الصناعي تراجعاً كبيراً. بحيث لم يعد يشكّل نسبة ملحوظة في الاقتصاد المقدسي. وشهدت باقي القطاعات تراجعاً واضحاً مثل قطاع الخدمات والسياحة. كما سنبيّن لاحقاً.

وبالتطبع هناك مسببات متعددة لهذا التراجع. لكن أحد أسبابه المركزية هو عزل القدس. فقد انخفض عدد المتسوقين في المدينة جراء بناء جدار الفصل العنصري إلى النصف تقريباً. ما شكّل كارثة كبيرة على الاقتصاد المقدسي. ومما زاد من معاناة الاقتصاد المقدسي هو فرق الأسعار الواضح بين أسواق الضفة الغربية. التي تحيط بالمدينة من كل الجهات. قد أدت إلى نزوح المتسوق المقدسي إلى أسواق الضفة. ومن المهم التذكير بأن السوق المقدسي يعاني أصلاً ارتفاع التكلفة. نظراً إلى إلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي. واضطراره لدفع الضرائب العالية مقارنةً بأسواق الضفة الغربية.

تعتبر السياحة. سواءً الدولية أو المحلية. من القطاعات الاقتصادية المهمة في الشطر الشرقي من القدس. نظراً للأهمية الثقافية والدينية للمدينة. لذلك شكّل هذا القطاع بمختلف مكوناته نحو 40% من مجمل الاقتصاد المقدسي. لقد أصاب الاستيطان الإسرائيلي في القدس وما حولها قطاع السياحة بتأثيرات متعددة. منها استيلائه على الأراضي الضرورية لبناء الفنادق والمنتجعات السياحية. وسيطرته على المواقع الأثرية والتاريخية. وعلى المعابر وحركة السياحة. وتقييد إسرائيل لحركة السياحة باتجاه الضفة الغربية. بما فيها القدس. ممّا كان لها الأثر الأكبر في تراجع القطاع السياحي<sup>٦</sup>. وبالتأكيد فإن عدم الاستقرار السياسي والأمني يشكّل دائماً عصاً مسلطة على رقبة القطاع السياحي. فعقب كل انتفاضة أو حرب على غزة أو لبنان يصاب هذا القطاع بضربة قوية يستمر أثرها على

٥ يعتقد عزام أبو السعود بأن الانخفاض كان نحو 40%. راجع: أثر العزل على اقتصاد القدس. منشورات الغرفة التجارية. القدس 2010. ص 13.

٦ فيما يتعلق بتأثير الاستيطان وجدار الفصل العنصري على السياحة راجع: عبد القادر إبراهيم عطية حماد. تأثير النشاط الاستيطاني على القطاع السياحي في مدينة القدس. على الرابط: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3615>

أمانة القدس العربية (الأردنية) وإلحاق بلدية القدس العربية بكل أذرعها للبلدية الإسرائيلية وتمّ تعيين إسرائيليّين لإدارتها. وقد سعت إسرائيل تدريجياً إلى فكفكة المؤسسات الفلسطينية في المدينة عن طريق تجفيف مصادر تمويلها. وبتشديد الرقابة عليها. وإلحاق مختلف الخدمات بالمؤسسات الإسرائيلية. تتوجت هذه الحركة بضم سكان القدس إلى النظام الاجتماعي الإسرائيلي (التأمين الوطني) ونظام التأمين الصحي. ويذكر بأن الانضمام إلى النظامين الاجتماعي والصحي ليس طوعياً بل إجبارياً. وما زال كذلك حتى الآن. وقد زاد هذا الأمر من ربط فلسطيني القدس بالنظام الاجتماعي والخدمات الإسرائيلي. ففقد آلاف من المؤهلين الفلسطينيين وظائفهم نتيجة لذلك. وكان البعد السياسي لهذا الإلحاق هو الأخطر في كل ما حدث. بحيث يجعل الانفكاك بين شطري المدينة عملية صعبة جداً. بنيت تدريجياً لتصبح مستحيلة. علاوة على خطورتها على الهوية الوطنية للمقدسيين. وبما أن هذه المراجعة هدفها فهم الواقع. فهي لن تتوقف كثيراً أمام التطور التاريخي. وما يهمنا هو فهم ما وصلت إليه الأمور الآن. وتبيان الوضع المأساوي الذي يعيشه فلسطينيو القدس. وقد نشرت جمعية حقوق المواطنين في إسرائيل تقريرها لسنة 2014م. وتضمن التقرير أن 79% من سكان القدس الشرقية يعيشون تحت خط الفقر. وهو أمر لم يشكّل مفاجأة لأي مراقب لأوضاع المدينة الآخذة بالتدهور التدريجي. وكان من الممكن توقع هذا الأمر حال معرفتنا بأن 40% من طلاب القدس الفلسطينيين لا يهنون دراستهم المدرسية. ويتسربون إلى سوق العمل المفتوح للعمالة الرخيصة وغير المؤهلة. وهي فرص عمل مؤقتة. وفي كثير من الأحيان ينتج عنها بطالة طويلة الأمد<sup>٢</sup>. ويبدو أن هناك ثبات في نسبة الفقر في القدس العربية لأن مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية أقرت سنة 2011م بأن 79.5% من سكان القدس الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر<sup>٤</sup>. وهي نسبة شبه متطابقة مع الوضع لسنة 2014م. حيث أنّ غلاء المعيشة يتسارع في إسرائيل بنسب تزيد على ارتفاع نسب الدخل لسكان القدس العرب. والأمر يزداد سوءاً إذا ما جرى الحديث عن الأطفال. حيث تبلغ نسبة الأطفال الذين يعيشون في عائلات تعيش تحت خط الفقر 85% من أطفال القدس. وهي

٢ [http://alquds-online.org/File/Poverty\\_Policy\\_EJ\\_5-12.doc](http://alquds-online.org/File/Poverty_Policy_EJ_5-12.doc)

٤ Israeli National Insurance Institute (NII), Poverty and Social Gaps, Annual Report, 2011, pp.10-17

السنة	عدد الفنادق	عدد الغرف
٢٠٠٠	٤٣	١٩٩٧
٢٠٠١	٢٩	٨٣٦
٢٠٠٢	٢١	٩١٥
٢٠٠٣	٢٠	٩٠٧
٢٠٠٤	٢٣	٩٨٥
٢٠٠٥	١٨	٨٦٧
٢٠٠٦	٢٢	١٢٠٩
٢٠٠٧	٢٥	١٢٤٩
٢٠٠٨	٢٩	١٣١٧
٢٠٠٩	٣٤	١٥٨٠

جدول رقم ١: عدد الفنادق وعدد الغرف الفندقية في القدس

ويذكر بأن عدد الغرف الفندقية التي كانت في القدس سنة ١٩٦٦م وصلت إلى نحو ٢٢٠٠ غرفة. وهذا لا يعني فقط عدم بناء أي فندق جديد في القدس بعد سنة ١٩٦٧م. بل تراجع عدد الغرف بصورة ملحوظة. لأن بعض الفنادق قد أُغلق. وهناك فندق وحيد أنشئ بعد سنة ١٩٦٧م وهو فندق الدار (٦٠ غرفة). ويكفي أن نقول بأن الاحتلال قد شيد أكثر من ٢٠٠٠ غرفة فندقية في القدس العربية بعد سنة ١٩٦٧م. وهناك خطط لبناء مثل هذا العدد في المستوطنات التي شيدت في القدس أو هي قيد التخطيط. والمشكلة الأخرى التي تعانيها فنادق القدس هي المنافسة مع فنادق بيت لحم. إذ تعرض فنادق بيت لحم ليلة المبيت فيها بمبلغ ٣٠ دولاراً ليلية وأحياناً أقل. ولأن التكلفة التشغيلية في القدس عالية جداً. وتصل تقريباً إلى التكلفة في الفنادق الإسرائيلية. فإن القدرة على منافسة فنادق بيت لحم شبه معدومة. وباختصار ارتبط الاقتصاد المقدسي بعدة عوامل شكّلتها وأثرت فيه. وهي عوامل سلبية بالأغلب. ويمكن تلخيصها بما يلي:

- الاستيطان والجدار. وسيرد أدناه الحديث عن تأثيرهما الاقتصادي.
- طبيعة سوق العمل الإسرائيلي الذي يبريد عمالة غير مؤهلة. وخصوصاً لقطاع التنظيف وقطاع البناء والنقل. وما يوفره سوق العمل الإسرائيلي للفلسطينيين هي أعمال قليلة الأجر ولا تحتاج إلى كفاءات مهنية أو علمية. وهي على الأغلب أعمال مؤقتة. ينتقل العامل فيها من عمل إلى آخر.
- فقدان الأماكن الصناعية. بحيث لم تنبثق أية

مدار عام كامل على أقل تقدير. وما يكاد هذا القطاع يصحو منها حتى تأتي ضربة جديدة. ويمكن النظر إلى استعدادات القطاع السياحي للألفية سنة ٢٠٠٠ من خلال تجنيد استثمارات هائلة. كنموذج لما يعيشه هذا القطاع. فقد تحضرت شركة النقل السياحي لهذه الاحتفالية واقترضت الأموال الضخمة لشراء حافلات جديدة على أساس أن أعداداً كبيرة من الزوار والحجاج سيأتون إلى القدس. لكن اندلاع الانتفاضة أوقع كل القطاع وقدرته التشغيلية في أزمة خانقة وديون هائلة يتطلب الخروج منها عدة أعوام. تحضرت الشركات الفلسطينية لاستقبال الألفية الثالثة واقترضت من البنوك الإسرائيلية مبالغ طائلة لشراء الحافلات. لكن كما هو معروف فقد انتهت الألفية الثانية بالانتفاضة. مما شكّل انتكاسة كبيرة للسياحة التي انعدمت تقريباً. فبدأت البنوك تطالب شركات النقل السياحي بتسديد القروض. ثم إن الحافلات الجديدة بدأت تفقد قيمتها من دون حتى تشغيلها. وكان عددها نحو ٢٢٠ حافلة سياحية في منتصف سنة ٢٠٠٢م. ومع عجز الشركات عن التسديد جرى بيع أكثر من ٧٠ في المئة من هذه الحافلات. بعضها بيع بالمزاد العلني وبأرخص الأسعار بعد حجز البنوك عليها. وانخفض عدد الحافلات السياحية إلى أقل من ٦٠ حافلة. ثم إن المنافسة الإسرائيلية لقطاع السياحة تصيبه بمقتل. إذ يتحكم الإسرائيليون بكل مقدرات هذا السوق. فشركات السياحة الإسرائيلية تتحكم بالمجموعات السياحية الكبيرة. وتقرر لها أين تنام وأين تزور ومن أين تتسوق وأين تأكل. وبناءً عليه فإن ما يتبقى للقدس العربية هو الفتات.

يمكن النظر إلى الفنادق والغرف الفندقية كمعيار آخر لمعرفة ما آلت إليه السياحة المقدسية. وبغض النظر عن نسبة الإشغال في الغرف. وبغض النظر عن موسمية الإشغال. وبغض النظر عن الضربات المتتالية التي لحقت بفنادق القدس. يبين الجدول التالي<sup>٧</sup> قصة هذه الفنادق:

٧ عزام أبو سعود. أثر العزل على اقتصاد القدس. مصدر سابق. ص١١.

منطقة صناعية في القدس العربية. وما تبقى من المنطقة الصناعية في واد الجوز قد تحوّل إلى محلات لتصليح المركبات، وحتى هذه يتراجع عددها وتتحول كل المنطقة الصناعية إلى سوق للمواد الغذائية ومواد البناء. أما المنطقة الصناعية الثانية الواقعة في قرية عناتا المجاورة للقدس، والتي كانت في طور النمو سنة ١٩٦٧م، فقد تحولت أيضاً إلى محلات لتصليح المركبات، وجاء جدار الفصل العنصري ليفصلها كلياً عن القدس.

- عدم توفر البنوك الوطنية في القدس. أما البنوك الإسرائيلية فلا تقدم القروض الائتمانية للفلسطينيين نظراً إلى عدم وجود ضمانات كافية لهم لتبني حاجات البنوك الإسرائيلية. وأيضاً للخشية لدى المستثمر الفلسطيني من هذه البنوك التي قد تستولي على المنشآت أو العقارات إذا تعذر التسديد. فتؤول أملاكهم بالتالي للمستوطنين. يشكل التمويل معضلة للمستثمر المقدسي. لم يتم تجاوزها حتى الآن.
- تدهور نظام التعليم، الذي يعد رافداً أساسياً للتنمية الاقتصادية.

## الاستيطان والسيطرة على الأرض

تعد الأرض رأسمال وطني وفردى وهي أساس في التنمية الاقتصادية. وقد تبقى لسكان القدس الفلسطينيين نحو ١٣٪ من مساحة مدينتهم ممّا أفقدهم مورداً اقتصادياً تنموياً أساسياً. علاوة على مصادر أخرى جرى تهيمشها أو إلحاقها وتسخيرها لمصلحة المستوطنين أو الدولة الإسرائيلية بصورة مباشرة<sup>٨</sup>، ويذكر بأن المستوطنات قد استحوذت على أكثر من ٣٥٪ من أراضي القدس الشرقية. أي ما يقارب ثلاثة أضعاف ما هو مخصص للفلسطينيين. وطبعاً هذه النسب ليست دقيقة حيث أنها لم تأخذ بعين الاعتبار التغلغل الاستيطاني الآخذ بالتوسع داخل الأحياء الفلسطينية، مثل ما يدور في الشيخ جراح وسلوان ورأس العامود والطور والبلدة القديمة. أما باقي الأراضي فتقسم إلى قسمين: الأول، البنى التحتية والحدائق ويشكل نحو ٢٢٪؛ أما الثاني

<sup>٨</sup> ينظر سمير عبد الله، تأثير الاستيطان على الاقتصاد في القدس الشرقية، ورقة مقدمة إلى ندوة الأوضاع الاقتصادية في القدس نظمتها دائرة شؤون القدس بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٩. الورقة منشورة على الرابط <http://alqudsgateway.ps/wp/?p=1132>.

فهناك نحو ٣٠٪ من أراضي القدس الشرقية لم تُخطط بعد. ولا يعني هذا أنها لن تذهب للمستوطنين. ولن تشكل احتياطاً لمستوطنات مستقبلية تساهم في تحقيق أهداف إتمام السيطرة الكاملة على القدس، ما هو أكيد مما يفهم من المخططات الإسرائيلية أنّ هذه الأراضي لن تكون للفلسطينيين مهما ساء وضعهم. لذا فإن التنمية الاقتصادية في المدينة مضمونة عبر الأراضي للمستوطنين، وهي لن تكون لمصلحة المستثمر الفلسطيني. فلو افترضنا جدلاً وجود المستثمر الفلسطيني المستعد للاستثمار في القدس رغم أوضاعها المعقدة والسلبية، وأنّه يريد الاستثمار في بناء فندق جديد، فأين هي الأرض التي يستطيع البناء عليها. وإن توفرت هذه الأرض فإن سعرها لا يطاق. بل منقرّ للاستثمار.

لن نعالج هنا الاستيطان وبناءه التحتية في القدس. فقد جرت معالجته عبر الكثير من الدراسات التفصيلية، لكن أثره الاقتصادي والاجتماعي في القدس كان هائلاً، فعلاوة على سياسة سلب الأرض، التي أفقرت القدس وسكانها، وخنقت نموها وتطورها، وإلى حد بعيد قتلت مستقبلها. فقد قطع الاستيطان اليهودي أوصال القدس وحوّل الأحياء الفلسطينية إلى جزر متناثرة، بحيث اختفى النسيج الحضري للمدينة.

## جدار الفصل العنصري وأثره الاقتصادي والاجتماعي

يبلغ طول الجدار في محافظة القدس ١٤٢ كم متوغلاً في بعض المناطق بعمق نحو ١٤ كم داخل الضفة الغربية (خارج حدود بلدية القدس الملحقة)، دمج هذا الجدار معظم المستوطنات الإسرائيلية القريبة من القدس داخل الحيز الحضري للمدينة، أي ضمّها إلى إسرائيل بالأمر الواقع. عدا عن تلك التي تقع أصلاً داخل حدود البلدية. استطاع هذا الجدار فصل القدس وحيزها المحيط عن الضفة الغربية، وحدّد عبر الحواجز العسكرية علاقة سكان القدس اقتصادياً واجتماعياً وخدماتياً بالضفة الغربية، وأصبح متحكماً تماماً بحركة المقدسيين، وأخرج بعض الأحياء الفلسطينية إلى الخارج فأبقيت «قانونياً» داخل حدود بلدية القدس الإسرائيلية بالرغم من غياب هذه البلدية خدماتياً عن هذه الأحياء، وأصبحت بالأمر الواقع جزءاً من الضفة الغربية. ويمكن القول بأنها أصبحت منطقة بلا سلطة

تسود فيها شرائع غير قانونية وغير مضبوطة.

ويكفي التجول اليوم في البلدة القديمة لمعاينة عمق الأزمة التي تعيشها التجارة فيها. فقد أغلقت أعداداً كبيرة من الدكاكين أبوابها. وخصوصاً في الأسواق الجنوبية. مثل سوق العطارين وسوق اللحامين وسوق الخواجات وسوق باب السلسلة. وحتى الأسواق التي كانت تعجّ بالمتسوقين. مثل سوق خان الزيت. أصبحت تعاني ركوداً دائماً. إنّ أعداداً متزايدة من صغار التجار تنضمّ اليوم إلى سوق العمل الإسرائيلي بعد أن أصبحت تجارتهم لا تدرّ عليهم الحد الأدنى من الدخل.

ومن الجدير ذكره. أنّ فلسطينيي الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨م. قاموا بجهودٍ حثيثةٍ من أجل إنعاش التجارة في القدس عبر تنظيم الرحلات من القرى والمدن في الجليل والمثلث والنقب لقضاء يوم في القدس. ناهيك عن الصلاة في رحاب المسجد الأقصى. لقد كان لهذه النشاطات أثرٌ ملموسٌ في تخفيف معاناة التجار المقدسيين. خصوصاً في الأسواق الواقعة بالقرب من المسجد الأقصى. لكنّها لم تكن كافيةً لتستعيد الأسواق عافيتها. وقام هؤلاء الفلسطينيون أيضاً بتطوير السياحة إلى القدس. وإلى أريحا وبيت لحم ورام الله. لقضاء الأعياد والإجازات. بعد أن تضاعف توجههم باتجاه الفنادق والمنتجعات الإسرائيلية نظراً إلى تزايد معاناتهم من العنصرية المتصاعدة.

## تدهور الأوضاع السكنية

تفيد دراسة لجمعية «عبر عميم» الإسرائيلية أن النمو السكاني للفلسطينيين بحاجة كحد أدنى إلى ١٥٠٠ وحدة سكنية سنوياً. في حين أنّ الرخص الممنوحة في أحسن الأحوال وأكثرها نشاطاً لا تتجاوز ٤٠٠ وحدة سكنية. وعليه هناك سنوياً ١١٠٠ عائلة عربية لا يتوفر لها السكن في المدينة. وبالتأكيد فإنّ عدد الرخص الممنوحة سنوياً لا يزيد عن بضع عشراتٍ من الوحدات السكنية. وفي حالاتٍ محدودةٍ فقط وصل العدد إلى ٤٠٠ وحدة. وهو عددٌ لا يزيد في بعض الأعوام على عدد الشقق السكنية العربية التي يقوم الاحتلال بهدمها في القدس. فقد جرى على سبيل المثال خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٠ هدم ما مجموعه ٨٣٩ مبنى. وقد بلغت الذروة سنة ٢٠٠٤. حيث هدم ١٣٣ مبنى. يوضّح الجدول التالي<sup>١١</sup> عدد المباني التي هدمتها سلطات الاحتلال

١٢ المصدر: الأمم المتحدة. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة (وتشأ). القدس الشرقية: ٢٠١٠. ص ٦-٩.

لقد فتّت الجدار النسيج الحضري والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المقدسي. فليس من النادر أن نجد نصف العائلة تعيش في الرام أو في أبو ديس أو في بيرنالا... الخ. والنصف الآخر يعيش داخل الجدار. فضلاً عن ذلك فقد فقدت القدس ريفها بقوته الإنتاجية لسلبته الغذائية وبقوته الاستهلاكية. ما زاد من تبعية السوق المقدسي للمنتج الإسرائيلي. وبالتأكيد. وبعيداً عن كل ما ذكر. فقد ابتلع الجدار مساحاتٍ شاسعةً من الأراضي التي كانت احتياطاً لريف القدس أو حتى للتوسع الحضري لمدينة القدس العربية. وفرض عليه وقائع جيوسياسية على الأرض. وفتّت أسواق إنتاج ونتاجت أسواق جديدة. وغيّر الجدار علاقة الإنسان بالمكان وعمّق الاغتراب بين الفلسطيني والمكان.<sup>١٠</sup>

أدى إنشاء الجدار إلى آثار بعيدة المدى في نوعية البضائع التي يتاجر بها في أسواق المدينة. وأدى أيضاً إلى انخفاض واضح في نسبة التجارة في الناتج القومي المقدسي. علاوةً على انحسار دورها الاجتماعي. لقد شكّل الجدار ضربةً شديدةً للاقتصاد المقدسي الذي شكّلت التجارة فيه المكون الثاني بعد السياحة.<sup>١١</sup>

٩ تنظر الندوة التي نظمها مجلة شؤون فلسطينية بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠ تحت عنوان «آثار الجدار العنصري على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القدس» ونشرتها في عددها ٢٥٦ ويمكن الوصول إلى الندوة على الرابط <http://www.shuun.ps/page-370-ar.html>

١٠ دعت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري إلى تفكيك الجدار وإلغاء أو إبطال مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية ذات الصلة. بشأن ذلك ينظر <http://www.icj-cij.org/docket/index.php?p1=3&p2=4&k=5a&case=131&code=mwp&p3=4>.

١١ فيما يتعلق بآثار جدار الفصل العنصري في التجارة في القدس. راجع: نائلة جويليس وعزام أبو السعود. أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة في القدس العربية. منشورات الغرفة التجارية الصناعية العربية. القدس ٢٠١٠. ص ٦-٩.

إن أسرع ما ينمو في أحياء القدس العربية هي تلك الأحياء التي أصبحت خارج جدار الفصل العنصري. حيث إن بُرجاً سكنياً واحداً بُني في منطقة كفر عقب. قد يحتوي على ٤٠ شقة سكنية أو أكثر. وهذا أكثر من كل ما بُني في الأحياء المقدسية داخل الجدار خلال عامٍ كامل.

وبالتأكيد فإنّ المقدسي لا ينتظر الحلول السحرية. فيضطر إلى بناء مسكنه بأية طريقة ممكنة. وبما أن الأرض غير متوفرة. فإنه يتدع حلولاً مثل: تقسيم الشقق القائمة إلى شقق أصغر. البناء العشوائي عبر إضافة ما يمكن إضافته إلى بناء قائم. البناء حول المبنى القائم بالاستغناء عن الحديقة القائمة. وغيرها من الوسائل. يتفق كل الخبراء في القدس أن عدد المساكن غير المرخصة يبلغ نحو ٢٠,٠٠٠ وحدة سكنية. وإذا افترضنا جدلاً أن عدد أفراد الأسرة يبلغ خمسة أفراد فقط. فهذا يعني أن هناك نحو ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني يعيشون في بيوت غير مرخصة. وهذا يعني أن سيف هدم هذه البيوت مسلط بشكل دائم على رقباهم. ولا يعرفون متى ستأتي جرافة الاحتلال لهدم المنزل. إن الأبعاد الاجتماعية والنفسية لهذا الوضع ذات تأثير هائل في حياة الناس.

لقد أنتجت هذه العملية أحياء كاملة من العشوائيات. ويمكن القول بأن ثلاثة أرباع الأحياء الفلسطينية في القدس هي في حقيقة الأمر عشوائيات. فإذا ربطنا ذلك بنسبة الفقر. أكثر من ٧٨٪. فهذا يؤكد ما آلت إليه الأمور. إذ تعشش في هذه الأحياء كل أمراض الفقر المعروفة في كل مكان في العالم: العنف العام والعنف العائلي. التسرّب المبكر من المدارس. استعمال المخدرات. الاغتراب الحضاري. وغيرها.

ومن الواضح أن أحد آليات التعامل مع الضائقة السكنية وصغر المسكن المتوفر وعدم القدرة على شراء المسكن أو استئجاره قد أدّى إلى تراجع نسبة الولادات. حيث بلغ متوسط حجم الأسرة في محافظة القدس ٤,٧ أفراد خلال سنة ٢٠١٠م. مقارنة مع ٥,٧ أفراد خلال سنة ٢٠٠٥م.<sup>١٤</sup> وبالتأكيد فإنّ هناك فرق بين الذين يعيشون داخل الجدار والذين يعيشون خارجه. لأن الإحصاء المتوفر هو لكل محافظة القدس. وهي تضم أجزاءً من الضفة الغربية التي تخضع لأوضاع سكن مغايرة. وعدد أفراد الأسرة فيها أكبر. وعليه من الممكن القول بأنّ متوسط عدد أفراد الأسرة المقدسية التي

السنة	عدد المباني التي هُدمت
٢٠٠٠م	١٦
٢٠٠١م	٤١
٢٠٠٢م	٤٥
٢٠٠٣م	٩٩
٢٠٠٤م	١٣٣
٢٠٠٥م	٩٠
٢٠٠٦م	٨١
٢٠٠٧م	٧٥
٢٠٠٨م	٩٣
٢٠٠٩م	٨٤
٢٠١٠م	٨٢
٢٠١١م	٤٨
٢٠١٢م	٣٦
٢٠١٣م	٨٤
٢٠١٤م	٣٦

جدول رقم ٢: عدد المباني العربية التي هدمتها السلطات الإسرائيلية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤م

تشير منظمة بيتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان إلى أن عدد المنشآت جراء هدم بيوتهم قد بلغ خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٤م (أي خلال عشرة أعوام) نحو ٢٠٢٨ فلسطينياً. ضمنهم ١١٠٨ قاصر. كما تذكر الجمعية نفسها أنه خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٤م قام ٥٩ فلسطينياً بهدم منازلهم بأنفسهم حتى لا يدفعوا تكاليف الهدم إن قامت به البلدية. حيث تفرض البلدية مبالغ طائلة. تستمر إسرائيل بسياسة هدم منازل الفلسطينيين في القدس. وبسبب الحراك الشعبي المقاوم والواسع الذي شهدته مدينة القدس خلال النصف الثاني من سنة ٢٠١٤م. ازداد النهم الإسرائيلي لهدم المنازل. فقد صرح وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي يتسحاق أهرونوفيتش بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٤م بأن إسرائيل ستسرع في هدم المنازل في القدس كعقاب جماعي ردّاً على الحراك المقاوم.<sup>١٣</sup>

مخاوف رئيسة إزاء الأوضاع الإنسانية. تقرير خاص. آذار ٢٠١١.

تعيش داخل الجدار يبلغ أقل من ٤,٥.

ان اضطراب الكثير من العائلات في القدس إلى اقتسام الشقة الواحدة بين الأبناء المتزوجين حديثاً وعيشتهم في شقة الوالدين بعيد العائلة المقدسية عشرات الأعوام إلى الوراء ويتناقض مع طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي. فهو يعيد تركيب العائلة الممتدة من جديد. بعد أن كادت هذه العائلة أن تختفي منذ سبعينيات القرن العشرين. إن هذا الأمر له ارتداداته على طبيعة المجتمع المقدسي، علاوة على تأثيره في الصحة النفسية والاجتماعية.

## الإجراءات المفروضة على حق إقامة المقدسي

تختلف الإقامة الدائمة تماماً عن المواطنة، فقد فرّقت القوانين الإسرائيلية بينهما بدقة<sup>١٥</sup> إذ شكلت هذه القوانين، الموكل تنفيذها إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية، سيفاً مسلطاً على رقاب المقدسيين. يقيد حركتهم ويحول بينهم وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية<sup>١٦</sup> فقد بات على المقدسي/ة التفكير ملياً قبل الارتباط بزوجة، فمثلاً إن ارتبط شاب مقدسيّ بزوجة من سكان الضفة الغربية، فإنّ المعاناة الاجتماعية والاقتصادية لهذا الزواج تبدأ ولا تنتهي بمرور الزمن. ثم إن المقدسي لا يجرؤ على مغادرة القدس والسكن في الضفة الغربية، أحياناً على بعد أمتار من حدود بلدية القدس (كما حددها الاحتلال)، حتى لا يتحول مركز حياته إلى خارج القدس، ما يؤدي إلى انتزاع حقه في الإقامة، وبما أن مصادر العيش في المدينة قد ضيّقت إلى أبعد حدود، فقد بحث المقدسي عن لقمة العيش خارج فلسطين، فإن طالقت إقامته إلى مدة زادت عن سبعة أعوام، فإنه يتعرض إلى انتزاع حقه في الإقامة في القدس<sup>١٧</sup> وينتزع حقه في الإقامة في فلسطين بما

- فيها مناطق السلطة الفلسطينية، إذ يحرم من دخول فلسطين. وتقوم وزارة الداخلية الإسرائيلية بمراقبة دائمة للمقدسي، وخصوصاً في ظل العصر الرقمي الذي لا يستطيع فيه المواطن إخفاء حركته، فتقوم هذه الوزارة بالتحقق من مركز حياة المواطن المقدسي عند:
- تسجيل المواليد. بغض النظر إن كان الأبوان مقدسيان أو أحدهما مقدسي والآخر من سكان منطقة السلطة الوطنية، أو من مواليد خارج فلسطين بسبب العمل أو الدراسة أو أي سبب آخر.
- الحصول على هوية أول مرة أو بدل تالفة أو بدل مفقودة.
- تغيير معلومات في الهوية كالعنوان أو الحالة الاجتماعية.
- طلب الحصول على وثيقة سفر (لأسيه بأسيه).
- عبور الحدود سواء باتجاه الأردن أو عبر مطار اللد.
- طلب الحصول على التأمين الصحي.
- طلب الحصول على التأمينات الاجتماعية (التأمين الوطني).
- طلب الحصول على التقاعد<sup>١٨</sup>.

ويجري ضمن سياسة التصيق على المقدسيين والتخلص من أكبر عددٍ منهم استخدام قوانين لمّ شمل العائلات، فالمقدسية المتزوجة من رجل من سكان الضفة الغربية لا يحق لها تقديم طلب لمّ شمل قبل أن يبلغ زوجها ٣٥ عاماً من العمر. وقبل أن تبلغ هي ٢٥ عاماً، وتطبق نفس الشروط على المقدسي المتزوج من شابة من الضفة الغربية<sup>١٩</sup> لذا هناك آلاف العائلات التي تعاني الأمرين من هذه القوانين، فلا يعاني الأولاد مسألة عدم تسجيلهم في هويات ذويهم فقط، بل من تبعيات هذا الوضع أيضاً حين يضطر أحد الزوجين إلى السكن في القدس والآخر في الضفة الغربية، وإن وُقفاً ووجدت شقة سكنية في «الأحياء الضائعة»<sup>٢٠</sup> خلف الجدار فسيضطر أحدهما المرور يومياً عبر حواجز التفتيش المقيته، وهناك تقدير بوجود نحو ١٠,٠٠٠ طفل مقدسي غير مسجلين في هوية أبويهما نظراً إلى

١٥ تراجع قانون دخول إسرائيل لسنة ١٩٥٢، وخصوصاً البند ١١/ج.

١٦ فيما يتعلق بالإجراءات الإسرائيلية في القدس من مختلف النواحي، يمكن العودة إلى الدراسة الموسعة:

Amir Cheshen, Bill Hutman and Avi Melamed, *Separate and not Equal: The Inside Story of Israeli Rule in East Jerusalem*, Harvard 1999.

١٧ فيما يتعلق بالتطهير العرقي واستخدام القوانين المتعددة لتقييد حق المقدسين في الإقامة في مدينتهم، راجع: نزار أيوب، التطهير العرقي في القدس، حوليات القدس، العدد الثالث عشر، صيف ٢٠١٢، ص ٦-١٤.

١٨ راجع بشأن ذلك: أحمد الرويضي ونور ادكيدك، *الإجراءات المفروضة بخصوص حق الإقامة في القدس*، القدس، ٢٠٠٧.

١٩ [http://www.btselem.org/family\\_separation/east\\_#jerusalem](http://www.btselem.org/family_separation/east_#jerusalem)

٢٠ تلك الأحياء التابعة نظرياً لبلدية القدس وتقع خارج جدار الفصل العنصري، وهي عملياً تفتقر إلى كل الخدمات والبنى التحتية، مثل كفر عقب وراس خميس وضاحية السلام ومخيم شعفاط...الخ.



الغول إلى العيش في مدينة حيفا.<sup>٢٤</sup> وقد سبق في الآونة الأخيرة أن قامت إسرائيل بإبعاد ثلاثة نواب مقدسين إلى الضفة الغربية.<sup>٢٥</sup>

## إغلاق المؤسسات

بعد انتهاء مرحلة ضم المؤسسات الحكومية والبلدية إلى المؤسسة الإسرائيلية عقب حرب سنة ١٩٦٧م، اتجه المجتمع المقدسي إلى تطوير مؤسسات المجتمع المدني. وذلك لتوفير الخدمات الضرورية من أجل الصمود ومقاومة الضم المفروض عليه. وأصبح سكان القدس من الفلسطينيين يعتمدون على هذه المؤسسات في مختلف القطاعات: التعليم، الصحة، الثقافة، الرياضة والشباب، والخدمات الاجتماعية. وقد حاول الاحتلال دائماً التضييق على المؤسسات المقدسية عبر إغلاقها مؤقتاً. لمدد تتراوح بين ٣-١٢ شهراً، ثم كان على الأغلب يعيد فتحها. لقد كان تركيز الاحتلال في التضييق على قيادات المؤسسات التي شكّلت جزءاً مهماً من قيادات الشعب الفلسطيني في مرحلة ما قبل اتفاقيات أوسلو. ولنا في هذه الحالة استذكار دور المرحوم فيصل الحسيني وبيت الشرق. لكن من الممكن أيضاً مراجعة دور النقابات المهنية والعمالية والصحافة والجمعيات النسوية لاستقراء دور المجتمع المدني في الحفاظ على الاستقلالية النسبية للمجتمع المقدسي عن المؤسسات الإسرائيلية. صحيح بأن الأمر ينطبق على كل الأراضي المحتلة قبل أوسلو. إلا أن الظاهرة كانت أكثر عمقاً ووضوحاً في القدس نظراً إلى عملية الضم الممنهجة التي اتبعتها إسرائيل في القدس. واختلاف الوضع القانوني بينهما بناءً على التحدّيات الإسرائيلية. وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٤م، بدأت حملة التضييق على المؤسسات المقدسية تشد. وقد ترافق ذلك إلى حد بعيد مع إغلاق القدس أمام الفلسطينيين بوضع حواجز التفتيش على

عدم استقرار «وضعهم القانوني» أي حقهم في الإقامة في القدس لأن أحد الأبوين لا يحمل هوية مقدسية.<sup>٢١</sup> لقد قامت إسرائيل بإلغاء حق الإقامة لأكثر من ١٥٠٠٠ فلسطيني خلال أعوام الاحتلال الماضية. وهذا العدد لا يتضمن عشرات الآلاف من المقادسة الذي حُرّموا من العودة إلى المدينة عقب حرب سنة ١٩٦٧م. إذ كانوا خارج فلسطين أو حتى في الضفة الغربية أثناء الحرب. ولا يتضمن أيضاً أعداد من جرى نفيهم لأسباب سياسية. لقد بلغت سياسة انتزاع حق الإقامة ذروتها سنة ٢٠٠٨م. إذ بلغ عدد الذين حرموا من حقهم في الإقامة في القدس ٤٥٧٧ فلسطيني. أي نحو ثلث العدد الإجمالي للأعوام التي تملك إحصاءات بشأنها. وبلغت الأعداد سنة ٢٠٠٦م نحو ١٣٦٣ مقدسياً. و نحو ١٠٦٧ سنة ٢٠٠٧م.<sup>٢٢</sup>

إن من أكثر القضايا في قانون حق الإقامة إزعاجاً للمقدسي، وإجراماً بحقوقه الإنسانية. كونه أصبح موجوداً في مدينة بمتية وإحسان من إسرائيل. وليس من منطلق حقه الطبيعي، فهو مقيم مؤقت. يحق للسلطات الإسرائيلية اقتلعه ومصادرة حقه في العيش في مدينته بصورة دائمة أو مؤقتة. وأخر تقييدات الاحتلال كانت إبعاد السيد داوود الغول. منسق برنامج التنمية في لجان العمل الصحي. عن القدس والضفة الغربية مدة ستة شهور. وهي الحالة الأولى. على حدّ علمي، التي بُنفي فيها مقدسي عن الضفة الغربية كلها. فقد اعتاد الاحتلال إبعاد مقدسين إلى خارج فلسطين. أو منعهم من دخول الضفة الغربية وفرض الإقامة الجبرية.<sup>٢٣</sup> أما أن يجري الإبعاد عن الضفة الغربية فهي صرعة جديدة لم نعهدها. وهذا الأمر أجبر السيد

٢١ راجع فيما يتعلق بالإقامة في القدس والشروط المفروضة والممارسات المتعددة:

Ir Amim, Permanent Residency: A Temporary Status Set (In Stone, Jerusalem (no date

٢٢ الأمم المتحدة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة (اوتشا). القدس الشرقية: مخاوف رئيسة إزاء الأوضاع الإنسانية. تقرير خاص. آذار/مارس ٢٠١١. ص ١٢ وما بعدها. وللإطلاع على الجدول الكامل لسلب حق الإقامة يمكن العودة إلى الجدول المنشور من قبل بيتسيلم على الرابط

[http://www.btselem.org/jerusalem/revocation\\_statistics](http://www.btselem.org/jerusalem/revocation_statistics)

٢٣ مازال المواطن المقدسي عبد اللطيف غيث يقيم تحت الإقامة الجبرية منذ عدة أعوام. ويجري تجديد أمر الإقامة الجبرية كل ستة شهور. وكان آخر أمر قد تلقاه بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٥م. ويتضمن الأمر منعه من السفر خارج فلسطين. راجع: <http://paltoday.ps/ar/post/231368>

٢٤ بشأن حالة داوود الغول راجع <http://pnn.ps/index.php/local/108527>

ويذكر بأن الغول طالب ماجستير في جامعة القدس في مرحلة كتابة الرسالة. ويقوم كاتب هذه المقالة بالإشراف عليه. بشأن حالات إنسانية تضررت بصورة مباشرة من سياسة الإقامة المذكورة يمكن مراجعة: الأمم المتحدة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (اوتشا). القدس الشرقية: مخاوف رئيسة إزاء الأوضاع الإنسانية. تقرير خاص. آذار ٢٠١١. ص ١٤ وما بعدها.

٢٥ <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=296600>

وأفقدتها أيضاً جزءاً من قدرتها على المبادرة وعلى ردة الفعل ومقاومة الاحتلال وإجراءاته.

## التعليم

في سنة ٢٠١٤م وجد في القدس نحو ١٠,٠٠٠ طفل مقدسي بلا مدارس.<sup>١٨</sup> بالتأكيد لا يعني هذا بأن هؤلاء الأطفال في الشوارع. بالرغم من أن نسبة منهم هي كذلك. فقد جرى استيعابهم في مدارس في الضفة الغربية نظراً للقُدرة المحدودة للمدارس في القدس. لقد أصبح نحو ثلثي الطلاب المقدسيين يدرسون في مدارس تديرها المؤسسة الإسرائيلية. وهو أمر له أبعاد الأثر في الهوية الوطنية. ثم إنه ليس أكيدا أن يتمتع هؤلاء بفرصة تعليم معقولة. بل إن الجزء الأكبر منهم سيتسرب من المدارس في مرحلة ما. ويذكر بأن نسبة عالية من الطلاب المقدسيين يتعلمون في مدارس مقاولات. حيث تقوم بلدية القدس الإسرائيلية بتوكيل عملية التعليم لمقاولين. لأنها غير قادرة. وبوجه أدق لا تريد. توفير مدارس كافية. ولنا أن تخطيط شروط الدراسة في مبان غير مؤهلة. والاعتماد الواسع على أساتذة متقاعدين أو غير مؤهلين. وعليه فإن القسم الأكبر من هؤلاء الطلبة سيتوجهون إلى سوق العمل الإسرائيلي في سن مبكرة. بتحصيل علمي أقل من متواضع. لقد كتبت الكثير عن التعليم في القدس والتحديات التي يواجهها شباب المدينة في الحفاظ على هويتهم الوطنية. وخصوصاً أن أكثر من نصفهم لا يتلقون الحد الأدنى من التربية الوطنية التي يتلقاها كل تلميذ في العالم. فقد شطب الاحتلال الكثير من مكونات المنهاج الفلسطيني الذي يدرس في القدس وجردته من أبعاده الوطنية. علاوة على ذلك. فإن شروط التعليم في الكثير من المدارس هي طاردة للطلاب وليست جاذبة له. ويكفي بدل العرض الطويل لأوضاع التعليم أن نذكر أن هناك حاجة فورية إلى ٣٠٥٥ صفاً مدرسياً لسد حاجات المدينة.<sup>١٩</sup> إن هذا المعطى وحده يجب أن يثير قلقاً وطنياً عارماً بشأن مستقبل شباب القدس.<sup>٢٠</sup>

الطرق بين المدينة وسائر مناطق الضفة الغربية. وصدور القرار الإسرائيلي بمنع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من دخول القدس (بحسب القرار دخول إسرائيل) بدون تصريح يصدر عن الإدارة المدنية/العسكرية الاسرائيلية.<sup>٢١</sup> اتخذ شكل التضييق على المؤسسات صوراً متعددة. منها:

- اتهامها بعدم اتباع القوانين الإسرائيلية في إدارة المؤسسات غير الحكومية:
- اتهامها بتلقي الدعم من السلطة الوطنية الفلسطينية. أو بالاتصال بجهات معادية:
- اتهامها بتنظيم نشاطات معادية لإسرائيل:
- فرض الضرائب المتعددة عليها لدفعها نحو الإفلاس.

وبالنتيجة كان من يسمّى وزير الأمن الداخلي يصدر القرار بإغلاق المؤسسة لعام واحد. ويجدد الإغلاق كل عام. وهكذا كان مصير الكثير من المؤسسات المقدسية إما الإغلاق بقرار من سلطات الاحتلال. أو الإغلاق الذاتي بسبب قصور التمويل العربي. والذي تجاهل القدس مدة تزيد على عقدين. أو الانتقال إلى الضفة الغربية. وخصوصاً إلى رام الله بسبب المضايقات الإسرائيلية وصعوبة العمل من داخل القدس واستحالة التواصل مع باقي الضفة الغربية. ويكفي أن نعرف أنه خلال الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠١٤م صدرت أوامر إسرائيلية بإغلاق نحو ٤٠ مؤسسة مقدسية. يقف على رأسها بيت الشرق. والغرفة التجارية. والمجلس الأعلى للسياحة. وكثير من المؤسسات التنموية والشبابية والاجتماعية والرياضية.<sup>٢٢</sup>

لقد فقدت القدس بإغلاق هذه المؤسسات آلافاً من فرص العمل. فضلاً عن فقدان الكثير من الخدمات الاجتماعية. وفقدان جزء مهم من الاستقلالية عن المؤسسة الإسرائيلية. وهذا سهّل الاستمرار في منهج قضم المدينة. ومن المفيد القول بأن الخسارة على مستوى الشخصية والهوية الوطنية لا يقل ألماً عن باقي الخسائر. إن إغلاق المؤسسات المقدسية قد أفقد المدينة فرصاً كبيرة لظهور قيادات وطنية واجتماعية.

<sup>١٨</sup> راجع تقرير التعليم المستمر في جامعة بيرزيت:

Reality of Palestinian Children's Well-Being in Occupied East Jerusalem, 2014, p. 17.

<sup>١٩</sup> Ir Amim, Shortage of Classrooms in East Jerusalem: Annual Survey (report), Jerusalem August 2014

<sup>٢٠</sup> فيما يتعلق بواقع المدارس في القدس. ينظر سمير جبريل. التعليم في القدس: واقع وتحديات. على الرابط:

<sup>٢١</sup> الأمم المتحدة. الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية: القدس الشرقية. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا). القدس. حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

<sup>٢٢</sup> بشأن إغلاق المؤسسات. راجع مازن الجعبري ووفاء أبو غوش. الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة بحق المؤسسات المقدسية وإغلاق بيت الشرق. القدس. ٢٠١٣.

## القوانين الجديدة: ارتفاع وتيرة القمع

قوانين جديدة وأخرى قديمة يجري تشريعها أو تفعيلها من أجل زيادة الضغط على سكان القدس وزيادة درجة قمعهم. وقد جرى نشر عددٍ هائلٍ من الكاميرات في كافة أنحاء القدس العربية. ولم يعد الأمر مقتصرًا على البلدة القديمة كما كان الحال منذ أكثر من عشرة أعوام. بل يجري الآن تركيب كاميرات مطلّة على أغلبية الأحياء الفلسطينية في المدينة وفي مختلف الشوارع والتقاطعات. بحيث بات المقدسي مراقبًا من لحظة خروجه من بيته حتى عودته إليه.

ويجري أيضا تفعيل، أو التهديد بتفعيل، قانون أملاك الغائبين. ويذكر بأن هذا القانون كان قد صدر سنة ١٩٥٠م، وذلك بهدف مصادرة أملاك الفلسطينيين الذي اقتُلِعوا سنة ١٩٤٨م وتركوا وراءهم بيوتهم وأراضيهم وجميع ممتلكاتهم الشخصية. وبعد سنة ١٩٦٧م شمل القانون ما قامت إسرائيل بضمّه، وخصوصا الشطر الشرقي من القدس. حيث شرعت، ولا تزال، بمصادرة أملاك أهل القدس الذين ثبتت إقامتهم في خارج فلسطين. الجديد في الأمر هو محاولة تطبيق هذا القانون على الأملاك التي يملكها سكان الضفة الغربية في القدس. فلنفترض جدلاً أن أحد سكان أبو ديس يملك أرضاً أو بناية في غرب أبو ديس. وقد جرى ضم هذا الجزء إلى القدس بعد سنة ١٩٦٧م، فإنّ ملكه يصبح من أملاك الغائبين. في حين هو في الحقيقة قد يبعد عنه بضعة أمتارٍ فقط.

أثيرت قضية قانون أملاك الغائبين من جديد سنة ٢٠٠٤م، عندما تقدم بعض سكان بيت لحم وبيت جالا بمرافعة لدى المحاكم الإسرائيلية بهدف تمكينهم من الوصول إلى أراضيهم التي ابتلعها جدار الفصل العنصري. ولاحقاً جرى إعلامهم بأن أراضيهم قد تمت مصادرتها لأنها أملاك غائبين ووضعت تحت سلطة حارس أملاك الغائبين. وعليه، جرى التنبيه لنيّة إسرائيل

<http://alqudsqgateway.ps/wp/wp-content/uploads/2014/02/05>

ديما السمان. التعليم في القدس تحد وضمود ٢٠١١-٢٠١٢،

وزارة التربية والتعليم وذلك على الرابط:

<http://www.pncecs.org/ar/reports/Report>

وقائع الندوة التي نظمتها مجلة شؤون فلسطينية بتاريخ

٢٠١٢/١-٧ بشأن واقع التعليم في القدس. على الرابط:

<http://www.shuun.ps/page-359-ar.html>

أيضاً مؤسسة الأقصى الدولية، التعليم في القدس، ٢٠١٠ إدارة الإعلام والمعلومات. أما حول التسرب المبكر من المدارس فينظر عبد الرحمن أبو عرفة وآخرون، التسرب المدرسي في مدارس القدس الشرقية: المسببات والدوافع. ملتقى الفكر العربي، القدس، ٢٠١٢.

تطبيق قانون أملاك الغائبين في القدس. والغائبون في هذه الحالة هم سكان الضفة الغربية. ويمكن في هذا الإطار الحديث عن مصادرات لأراضٍ خاصة واسعة تابعة لسكان بيت ساحور من أجل تشييد مستوطنة هار حوما على جبل أبو غنيم.

توقفت إسرائيل مؤقتاً عن استعمال هذا القانون. ما دامت قادرة على تسخير مجموعة أخرى من القوانين. لأن استخدام قانون أملاك الغائبين يثير داخل إسرائيل جملةً من الإشكالات القانونية التي لم يجر حلها بعد. لكن هذا لا يعني أن القانون قد ألغي. بل يجب النظر إليه كسيفٍ مسلطٍ على آلاف العقارات في القدس. ويذكر بأن الكثير من الملكيات العقارية في القدس هي ملكيات عائلية جماعية لم يجر توزيعها بين الورثة. علاوةً على أراضي المشاع. وفي كثيرٍ من الحالات فإن وريثاً أو أكثر يعيش خارج فلسطين ويملك حصصاً من الإرث العائلي. هذه الحصص ستتحول في حال تطبيق هذا القانون إلى ملكية حارس أملاك الغائبين الذي يستطيع أن يتصرف بها كما يشاء. وقد قام هذا «الحارس» سابقاً بتحويل ملكية الكثير من العقارات في البلدة القديمة إلى الجمعيات الاستيطانية، وحول الكثير من الأراضي لبناء المستوطنات.<sup>٣١</sup>

وعلى سبيل المثال، يمكن النظر إلى فندق شبرد الكائن في الشيخ جراح، والفندق عبارة عن مبنى تاريخي هو ملكٌ للزعيم الفلسطيني الراحل الحاج أمين الحسيني، وقد سيطرت عليه إسرائيل بعد سنة ١٩٦٧م، وبالرغم من وجود وريثة للحاج أمين في القدس، إلا أن حارس أملاك الغائبين قام ببيعه إلى شركة استيطانية. تشيّد عليه الآن بؤرة استيطانية تتكون من نحو ٢٠ وحدة سكنية لليهود. وقد شرع في البناء سنة ٢٠١١،<sup>٣٢</sup> لقد حاولت عائلة الحسيني التصدي لهذه الخطوة عبر المحاكم الإسرائيلية لكنّها لم تنجح. وباتت مساعيها دون جدوى. وفي الإطار نفسه يمكن الحديث عن بيت الشهيد عبد القادر الحسيني، الذي لا يبعد سوى خطوات عن بيت الشرق. وقد جرت مصادرته أيضاً سنة ١٩٦٧م، بحجة أنه أملاك غائبين بالرغم من وجود ولده فيصّل في المدينة.

في سياق آخر، صرّح بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٤م بأنه سيتقدم

٣١ Ir Amim, Absentees against Their Will – Property

Expropriation in East Jerusalem under the Absentee

Property Law, Jerusalem, July 2010

٣٢ <http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=116059&date=7/6/2009>

## الأقصى الفتيل المشتعل

لم تكن هذه المرة الأولى التي اندلعت فيها المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في القدس وخارجها على خلفية الاعتداء على الحرم الشريف. وهو موقع على درجة عالية من الحساسية والعواطف المتأججة. لكنه أيضاً من المعامل الفلسطينية الأخيرة في القدس. وفيه أيضاً تتجسد الكثير من الرموز الدينية والوطنية. اتخذت السياسة الإسرائيلية تجاه الحرم الشريف نفساً طويلاً مراكّمة المكاسب عبر السيطرة التدريجية على الحرم على حساب إشراف وإدارة دائرة الأوقاف الإسلامية له. وأصبحت الشرطة الإسرائيلية تتحكم تماماً بمن يسمح لهم دخول الحرم الشريف. لم تشكل زيارة الحرم الشريف في الماضي أية مشكلة، بالرغم من الاعتداءات المتكررة عليه في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. فقد كانت هذه الاعتداءات تجري في إطار فردي. مثل حرق المسجد الأقصى سنة ١٩٦٩م. أو الاعتداءات على قبة الصخرة واكتشاف متفجرات في أماكن متعددة من منطقة الحرم. لكن المشكلة بدأت تظهر على السطح بشكل واضح بعد أن تشكلت حركات وجماعات صهيونية متخصصة رفعت شعارات هدم الأقصى وبناء الهيكل مكانه. وحتى هذه أيضاً لم تشكل تهديداً مباشراً للحرم الشريف. حيث لم تغلق الأوقاف الإسلامية الحرم أمام الزوار اليهود. لكن المشكلة بدأت بالتصاعد التدريجي وبدعم من المؤسسة الحاكمة. وقد كان هذا الأمر جلياً بزيارة شارون للحرم الشريف سنة ٢٠٠٠م. بحيث وضعت السياسة الرسمية الحرم في مركز الصراع. علاوة على تحوّلها إلى قضية تجاذب في السياسة الداخلية الإسرائيلية. ثم أنّ الاستمرار بالحفريات والأنفاق المحيطة بالحرم الشريف. وتكليف جهات استيطانية بإدارة المواقع المحيطة به. عوامل ساعدت على وضع الحرم الشريف تحت طائلة الخطر. وهذه المرة الخطر المحقق حقيقة.

ومنذ ثلاثة أعوام أصبحت «زيارة» اليهود للحرم لا تحمل طابعاً سياحياً. بل تعدّته إلى استفزاز مشاعر المسلمين في الموقع ومحاوله إقامة الصلوات في جنباته. مع إطلاق تصريحات معادية لوجود الحرم. ومما زاد الطين بلة هي الزيارات المتكررة لوزراء في الحكومة وأعضاء كنيست. مطلقين أيضاً التصريحات النارية بشأن مستقبل الحرم الشريف وحقّ اليهود في العودة إلى «جبل الهيكل». ووافق ذلك فتاوى من العديد من الحاخامات الذين يجيزون هذه النشاطات

بقانون مفاده سحب حق الإقامة من المقدسين. وسحب كل الحقوق الاجتماعية من الأفراد الذين يرتكبون أعمالاً «إرهابية أو نشاطاتٍ أخرى بخلفية وطنية» ضد إسرائيل.<sup>٣٣</sup> وفي السياق نفسه. قرر وزير الداخلية الإسرائيلي جلعاد إردان سحب حق الإقامة من فلسطيني أدين سنة ٢٠٠١م بمهاجمة ملهى ليلي في تل أبيب.<sup>٣٤</sup>

ومن جهة ثانية. وفيما يتعلق بالبناء في المستوطنات. شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة أطلق عليها اسم «لجنة استكمال الخطط» تتألف من ٣ أعضاء. وهم: ممثل عن وزارة الداخلية الإسرائيلية. وممثل عن اللجنة الإقليمية للتخطيط والبناء. وممثل عن اللجنة المحلية للتخطيط والبناء. وذلك بهدف الدفع باتجاه إقرار أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستيطانية في القدس. قبل إجراء الانتخابات العامة التي كان قد تقرر عقدها في آذار ٢٠١٥م بعد تفكك الائتلاف الحكومي الحاكم. وذلك من أجل خلق الكثير من الحقائق على الأرض قبل أن تجري أية تغييرات سياسية. وتشمل الخطط المنوي عرضها على هذه اللجنة من أجل دفعها إلى الأمام مختلف المستوطنات في القدس والمنطقة المحيطة بها من جميع الجهات. ويذكر أن تشكيل مثل هذه اللجنة قد جرى في حالات فريدة. وبالتأكيد. فإن تشكيل اللجنة لا يعبر عن النهج الاستيطاني فحسب. بل يعبر أيضاً عن طبيعة القوى الفاعلة في الائتلاف الحكومي. وجاء بخلفية إيقاع العقاب الجماعي بالمقدسين.<sup>٣٥</sup> إضافةً لذلك جرى خلال النصف الثاني من سنة ٢٠١٤م طرح سلةٍ كاملةٍ من القوانين العنصرية في الكنيست. تهدف جميعها إلى السيطرة على فلسطيني الداخل والقدس.<sup>٣٦</sup> ويمكن اعتبار ما يسمى «يهودية الدولة والمواطنة» قمة القوانين العنصرية التي أصبحت جزءاً من النقاش السياسي في إسرائيل. علاوةً على قانون هدم منازل العرب الذين يقومون بعمليات ضد الأمن الإسرائيلي. وقانون إلقاء الحجارة. وقانون حق اليهود في الصلاة في «جبل الهيكل». وغيرها من القوانين التي يجري نقاشها. وهي تهدف إلى إحكام السيطرة على القدس.

٣٣ [http://www.btselem.org/press\\_releases/20141123\\_revocation\\_of\\_residency](http://www.btselem.org/press_releases/20141123_revocation_of_residency)

٣٤ المصدر السابق.

٣٥ <http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=205432&date>

٣٦ بشأن هذه القوانين ينظر:

<http://www.badil.org/ar/haq-alawda/item/1595>.

وتلك التطلعات. لقد أصبحت هناك مجموعات متخصصة. ليست بعيدة عن الحكومة الإسرائيلية واثلافها بل تمثلها. ترتب «الزيارات» المدعومة حكومياً والمحمية بحراسة مشددة من الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود المدججين بالسلاح. بشكل منتظم. بل إن بعض المجموعات كانت تقوم بزيارة الحرم أكثر من مرة في اليوم. وذلك من أجل خلق انطباع بحضور يهودي دائم ومتواصل.<sup>٣٧</sup> وتجري خلال الزيارات عمليات استفزاز المصلين وطلبة العلم في باحات الحرم الشريف من قبل الشرطة وحرس الحدود. الجديد في الأمر. أنه أصبحت هناك أجندة واضحة المعالم تدعمها الحكومة الإسرائيلية رسمياً ومكشوفاً. تتحدث عن تقسيم زمني ومكاني على شاكلة ما حدث للحرم الإبراهيمي في الخليل.

أعلنت إسرائيل سنة ٢٠٠١م بأنها ستعامل باحات الحرم الشريف مثل «الحدائق القومية» أي أنها مفتوحة للزيارة للجميع وليس للأوقاف الإسلامية سلطة على الساحات. وستقتصر سلطة الأوقاف على المغطيات فقط. أي المباني التي لها سقف. وذلك بتعارض كامل مع الوضع المتعارف عليه تاريخياً وهو أنّ الحرم الشريف (المسجد الأقصى) يتشكل من ١٤٤ دونماً تضم جدرانه الخارجية وبواباته وكل المباني الموجودة داخله وتحت أرضه. وبكل ساحاته وحدائقه. والمباني المطلّة عليه من الجهتين الغربية والشمالية. لأنها جميعاً وقف إسلامي صحيح. لقد أعلنت الأوقاف الإسلامية هذا الموقف مراراً وتكراراً عبر مختلف البيانات. كما كان الأمر واضحاً في قوانين الانتداب البريطاني.<sup>٣٨</sup>

٣٧ يبلغ عدد الحركات الفاعلة في تنظيم الزيارات إلى الحرم الشريف ٢٢ حركة مسجلة رسمياً عند مسجل الجمعيات. وتحمل بالتالي مباركة الحكومة الإسرائيلية. وبعضها يتلقى دعماً مالياً حكومياً بصورة مباشرة. وبعضها يتلقاها بصورة غير مباشرة. بالإضافة إلى ١٠ منظمات غير مسجلة رسمياً. وهناك أيضاً قائمة بأسماء الحاخامات الذين أصدروا فتاوى بإباحة وضرورة إقامة الشعائر الدينية اليهودية في الحرم وتملك مضمون هذه الفتاوى. ثم إن هذه الحركات قد تغلغت في النظام التعليمي. علاوة على علاقة هذه الحركات بعدد ليس بقليل من أعضاء الكنيست. بشأن هذه الجماعات وعلاقتها بالحكومة والأحزاب الإسرائيلية راجع:

Ir Amim, Dangerous Liaison: The Dynamics of Rise of the Temple Movements and Their Implications, Jerusalem 2013, pp. 17ff

٣٨ بشأن السياسة الإسرائيلية تجاه الحرم الشريف منذ سنة ١٩٦٧. راجع:

Nazmi Aljuaba, "Bab al-Magharibah: Joha's Nail in the Haram al-Sharif", Jerusalem Quarterly File, vol. 16. Pp. 1725-

في المقابل. سادت منذ أعوام قبضة إسرائيلية شديدة على الحرم الشريف. وسيطرة كاملة على كل ما يدور داخله. وتحديد عمر المصلين. ونفي مجموعات كبيرة عن الحرم وعدم السماح لهم بالصلاة داخله لفترات متفاوتة. والتضييق على الحراس الفلسطينيين. وعدم السماح لدائرة الأوقاف الإسلامية بإدخال أي شيء إلى الحرم حتى لو كان كتاباً أو جهاز حاسوب أو كيس أسمنت بدون إذن الشرطة الإسرائيلية. والتي تعاملت مع الموقع وكأنها سيدته المطلقة. هذا علاوة على استمرار الوجود المكثف للشرطة وحرس الحدود المدججين بالأسلحة على بوابات الحرم وفي ساحاته. وقد جرى اقتحام المسجد الأقصى (المسجد الجنوبي/ المغطى) يوم الأربعاء ٥ تشرين الثاني ٢٠١٤م. وإطلاق قنابل الدخان. والقنابل المسيلة للدموع. وقنابل الصوت داخله.<sup>٣٩</sup> الأمر الذي لم يحدث بهذا الشكل من قبل. وقد زاد هذا الاقتحام في استفزاز مشاعر المقدسين.

لقد أساءت إسرائيل تقدير الموقف في الحرم الشريف. ولم تستطع فهم تأثير ذلك على الفلسطينيين والعرب عموماً. لذلك استهانت بالمشاعر. وبالتأكيد. هناك علاقة وطيدة بين الحراك الشعبي في القدس وبين ما يجري في الحرم الشريف. وسيبقى الحرم الشريف الموقع الذي سيسبب في المستقبل المزيد من المواجهات بين الفلسطينيين وإسرائيل. ما دامت الأخيرة مصرّة على سياستها الحالية. صحيح أن هناك أصوات إسرائيلية بدأت بالارتضاع مطالبةً بكبح جماح حركات «جبل الهيكل» ومنع أعضاء الكنيست والوزراء من استخدام هذا الموقع لأغراض سياسية. وقد جاءت هذه الأصوات ردّاً على محاولة اغتيال الحاخام المتطرف يهودا غليك<sup>٤٠</sup> بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٤م.<sup>٤١</sup>

٣٩ <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=737648>

٤٠ يهودا غليك حاخام إسرائيلي متطرف سياسياً. وهو عضو في حزب الليكود. يشغل غليك منصب رئيس منظمة هليبا. وهي ائتلاف من مجموعة من الحركات التي تهدف إلى بناء الهيكل الثالث على أنقاض الحرم الشريف. يطالب غليك مرحلياً بممارسة «حق اليهود في الصلاة في جبل الهيكل». لذلك كان يصطحب مختلف المجموعات اليهودية يومياً إلى ساحات الحرم الشريف. وكان أيضاً ينظم مثل هذه «الزيارات» للوزراء وأعضاء الكنيست وشخصيات مهمة من المجتمع الإسرائيلي وذلك لإقناعهم بوجهة نظره. فيما يتعلق بـ غليك بنظر:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/10/30>

٤١ <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=736251>

في أغلبية أحيائها مدينة صفيح. أو هي تتجه إلى ذلك بالقرب العاجل. وبالرغم من ذلك فإنّ المستوطنين ينازعون عليها. في حين إن القدس الغربية مدينة عصرية تتطور يومياً.

## كلمة ختامية

لم تتوقف مدينة القدس منذ أشهر عن احتلال حيّز لا بأس به من نشرات الأخبار. فبعد جريمة مقتل الطفل محمد أبو خضير بتاريخ ٢ تمّوز ٢٠١٤م<sup>٤١</sup> لم تتوقف الأعمال النضالية بمختلف صورها في مختلف أنحاء المدينة بالرغم من تكثيف أدوات القمع المتعددة، والتي طالت أغلبية أحياء المدينة وأدت إلى اعتقالات واسعة شملت أطفالاً دون سن العاشرة<sup>٤٢</sup>، ومازالت الاعتقالات مستمرة بوتيرة متصاعدة، بحيث لا يمضي يومٌ من دون اعتقالات واسعة نطاق النساء المرابطات في المسجد الأقصى والقادة الشباب وأهالي المناضلين علاوة على الفتيان القصر<sup>٤٣</sup>، لم يستطع الاحتلال حتى الآن السيطرة الكاملة على القدس. وعقد في سبيل ذلك سلسلة من الاجتماعات الأمنية والسياسية. واتخذ إجراءات تتعارض مع القوانين الدولية، بما فيها إطلاق النار الحي على مطلقي المفرقات، ولم تتوقف أجهزة الإعلام الإسرائيلية عن نقاش الأمر. وكان فيه مفاجأة، واقترحت صوراً قمعية جديدة بدأت الأجهزة الإسرائيلية بمناقشتها. وتعالّت أصوات قادة إسرائيل بتهديد أهالي القدس بعقاب جماعي، وهو في حقيقة الأمر أصبح واقعاً ملموساً ومعاشاً. ومن هذه الإجراءات تسريع وتيرة هدم المنازل غير المرخصة. واعتقال ذوي ملقي الحجارة من الأطفال. وهدم منازل منفذي العمليات الفدائية في القدس. وتشديد شروط المرور على المعابر الفاصلة بين القدس وباقي أنحاء الضفة الغربية. والتي يمر منها يومياً نحو ١٠٠,٠٠٠ مقدسي. بحيث أصبحت أكثر إزدلالاً من ذي قبل. وشنّ هجمة ضرائبية شرسة اشتركت فيها

٤١ فيما يتعلق بمقتل الطفل أبو خضير وردة الفعل المباشر التي اجتاح أحياء القدس. ينظر التقرير <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/٥١١٩٤٦٠٤٠٧/٢٠١٤.html>.

٤٢ بشأن اعتقال الأطفال في القدس. ينظر التقرير <http://felesteen.ps/details/news/١٠٩٥٢٣/>

٤٣ ينظر تقرير صحيفة الأيام نموذجاً <http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=٢٥٠٣٥٧&date>.

والهجوم على الكنيس اليهودي في مستوطنة هارونوف بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٤م<sup>٤٤</sup>، وكان من الأصوات التي طالبت بتهدئة الوضع رئيس الوزراء نتنياهو، الذي تعرض لضغط من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تجاوزت ردة الفعل أوروبية هذه المرة ردة الفعل التقليدية التي اعتدنا عليها في السابق<sup>٤٥</sup> كما أن الأردن قام بسحب سفيره من تل أبيب احتجاجاً على الممارسات الإسرائيلية تجاه الحرم الشريف. وخصوصاً بعد الاقتحام المذكور أعلاه. وقدم الأردن شكوى ضد إسرائيل إلى مجلس الأمن الدولي<sup>٤٦</sup>.

## مدينتان منفصلتان

يكتشف الإسرائيليون من جديد. وبعد مرور ٤٧ عاماً. أنّ ضمّ الشطر الشرقي لمدينة القدس إلى الشطر الغربي منها كان وهماً كاملاً. فلا هم استطاعوا السيطرة على المدينة. ولا استطاعوا دمجها. فبقيت عربية فلسطينية في الجوهر والمظهر والهوية. ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على القدس لنكتشف من حيث المظهر مدينتين كل منهما تعيش وحدها. وأن المشترك من الخدمات لا يخفي الفوارق الجوهرية. ويكفي أيضاً النظر إلى كتاب الإحصاء الإسرائيلي السنوي لنكتشف الفوارق الهائلة في الخدمات والبنى التحتية والتعليم والخدمات الصحية والثقافية والحدائق. ثم إن الفرق في التوسع وبناء المساكن بين الشطرين يزداد اتساعاً<sup>٤٧</sup>. لم تعد المقارنة. وهي مسألة يعيشتها المقدسي يومياً. مقبولة من حيث المبدأ. فالقدس الشرقية أصبحت

٤٢ <http://arabic.rt.com/news/765131>

٤٣ أول مرة يجري تسريب وثيقة أوروبية عبر الصحافة الإسرائيلية تتضمن وضع خطوط حمراء لإسرائيل وضمها للمستوطنات في القدس ومحيطها. بشأن ذلك ينظر: [www.735041=ID.aspx.ViewDetails/arb/net.maannews](http://www.735041=ID.aspx.ViewDetails/arb/net.maannews) ويبدو أن العمل على هذه الوثيقة قد بدأ بعد إعلان إسرائيل مصادرة ٤٠٠٠ دونم من الأراضي التي تقع إلى الغرب من بيت لحم. وذلك لتوسيع الكتلة الاستيطانية غوش عتصيون. ما يعني خنق مجموعة من القرى الفلسطينية الواقعة إلى الغرب من بيت لحم. وقطع التواصل الجغرافي بين منطقة بيت لحم والخليل. وتشكيل بالنهاية. كتلة استيطانية ضخمة. وتضمنت الوثيقة أيضاً عدم المساس بمكانة الحرم الشريف.

٤٤ <http://raya.com/news/pages/88554489-af91-4498-b2fb-421cdce98661>

٤٥ لإجراء مقارنة بين شطري المدينة. ينظر التقرير [http://www.btselem.org/jerusalem/infrastructure\\_and\\_services](http://www.btselem.org/jerusalem/infrastructure_and_services)



جنود إسرائيليون يستعدون لقمع المتظاهرين في أحد زقاق القدس القديمة.



صورة لمنطقة باب العمود بالقدس القديمة من الداخل.

دوائر وزارة المالية وأجهزة بلدية الاحتلال. وسحب هويات المقدسيين وحرمانهم من حقهم الإنساني والطبيعي في العيش في مدينتهم ومدينة أجدادهم. وإطلاق يد شرطة السير في التنكيل بالمقادسة لأتفه الأسباب وحتى من دون أسباب.

شيء واحد لم يجز نقاشه في أجهزة الأمن الإسرائيلية. وهو ما آلت إليه الأمور في مدينة القدس جراء ما يقارب خمسة عقود من الاحتلال الإسرائيلي للمدينة. ومن الإهمال والتهميش والقمع وإفقار السكّان وتدني الخدمات. معتقدين بأن الفلسطينيين في المدينة. ما داموا يعيشون في ظل أوضاع أفضل من تلك الموجودة في الضفة الغربية. سيقبلون الواقع. هذا الوهم قد تهاوى الآن. صحيح أن دوافع الحراك المقدسي هي وطنية بما فيها حماية الأقصى. لكنها غير قادرة على تفسير هذه الظاهرة الممتدة على أشهر طوال من دون فهم الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية التي تهيم على المدينة.

ومن المفيد التذكير هنا بأنه بالرغم من كل أدوات الطرد التي مارسها الاحتلال في القدس للتخلص من أكبر عدد من الفلسطينيين. فإن نسبتهم فيما يسمى «القدس الموحدة» تقترب من ٤٠٪ بعد أن كانوا لا يشكلون ٢٠٪ سنة ١٩٦٧م. إن هذه المسألة على درجة عالية من الأهمية. وهي ستكون من العوامل المهمة في تقرير مستقبل المدينة.